

امواله مطهری

۸۷/۵/۳

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۹۰۴۹

ان من اجل المدينيات كانو الرسل وبلغت حقيقة
 عبد امان خان اعتقاد ان نسبة خبره في حقيقته وحكم
 واما في حق خبره عن تصديق الابرار فان
 بلورون والاصفيون اخرجوهما وغان قبايات من الابرار
 في حوزة لغم حجره في التصوف في تحقيق كل شيء حتى نفسه
 بيقضه وها هنا شك مشهور وهو ان العلوم المعلوم مقدار
 بالذات فاذا تصوفنا التصديق فما واحد قد علم انهما
 مختلفان حقيقة فكل علم ما تفرد به وهو ان العلم في
 الاتقان بخلق العتوة العلية فانها من حيث المصنوع في العلم
 ومن حيث القيام علم ثم بعد التفتيش تعلم ان تلك الصوة
 انما صار علم لان احوال الابرار التي قد حاطت بوجودها في
 خلقها والطبيعي اذ بالكمال الذي في الصورة صورة ذوقية في المذوقات

والسعي في المستعرات وهكذا فذلك الحالة
 تنقسم الى تصور والتصديق ففما هما لكفا
 النوم واليقظة العاقلان لذات واحدة لمبتليان
 بحسب حقيقة ما تفكر وليس الكل من كلهما يبرهن
 والآفات متعقبات عن النظر ولا نظرا متوقفا على النظر
 والادراك فليعلم تقدم شيء من هذه في ترتيبها بل
 بل انما غرضنا من هذا ان الدور مستمر للتدليل
 او قلنا ان كل ان عد التصديق من عدد الدلائل
 وكل عدد من احداهما يزيد في الاخر الزيادة بعد الاخر
 جميع الاحاد المبرهن عليه فان المبدأ لا يتصور عدية الزيادة
 والا ولا تطفئة متوالية في لو كان المبرهن عليه

غير شانه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي هو طر
 وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود فتدبر ولا تعلم
 التصديق والتصديق والعكس لان المعروف مقول
 والتصديق والتصديق فبعض كل منهما يدلي وح المعروف بصدق انه
 بعضه نظري والبسطة لا يكون كاسا فليدبر من ترتيب
 امور لاكتساب هو البطلان فليدبر من هنا شك
 حوطب استقراط وهو ان المطلوب اما معلوم
 فالطلب تحصيل اي صدى واما مجهول فكيف
 واجيب بانه معلوم ومجهول فعادة فالوجه لمعلوم معلوم
 والوجه لمجهول مجهول وحلان الوجه المجهول مجهول
 مطلقا حتى يتبين ان الطلب فان الوجه المعلوم وجهه لا يشبه

تري ان المطالبة حقيقة المعلوم تبع اعتبارها هذا
 وليس كل ترتيب مفيد ولا يلحقا ومن ثم تری الاراء
 متناقضة فلا بد من قانون عام من الخطا وفيه
 وهو منطق موضوع المعقولات من حيث الالفاظ
 الى التصور والتصديق وما يطلب به يسمى طلبا
 واحدا لم يطلب به ما وای وهل ولم فالطلب
 التصديق كشرح الاسم فيتم تارة ركب
 الحقيقة فحقيقة وای الطلب التبر بالذات او بالعوا
 ومنه ان التصديق بوجود شيء في نفسه فيتم
 بسلطة ادع صفة مركبة ولم الطلب بالذات المجرى
 التصديق واللام بحسب نفسه واما مطلب من وكيف

واين ومتى ففانما لا ياتي او مذكرا في الوجود
 فصل في التصورات قدنا اوضاعا تقدمها
 طبعها ففان المجهول المطلق يتبع عليه حكم قبل عليه
 حكم فهو كذب وحل انه معلوم بالذات ومجهول العرف
 فالحكم وسلبه بالاعتبارين وسلبه بالافادة انما يتم
 بالدلالة منها عقلية بعلاقته ذاتية ومنها وضعية تجعل
 جاعل ومنها طبيعية باحداث طبيعة وكل منها عقلية
 وغير عقلية واذا كان لا ان على الطبع كغيره لا يتقار
 الى التعليم والتعلم وكانت اللقضية اوضاعا اعلمها
 اشهرها طلب الاعتبار ومن ههنا يتبين ان الالفاظ
 موضوعه للمعنى من حيث هي دون الصور الذاتية

واين

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

انسان مح

مغیر

والا فان دان رشت

والمختص به

بالاسم المكنى
الحاكم عليه السلام
الملك المظفر

مضمون

قدوة وأصل الحق السعيل في المصالح
ومع ذلك سئل عليه السلام عن الأهل والارحام
فلهما ما لا ذكر له في كتابه

[illegible]

في قيام كل مقام الاخر وان كان من لغة واحدة فان
 صحت اعظم من العوارض يقال صلى الله عليه ولا يقال
 دعا عليه بل ان لم يرد والمركب اذ في مختلف
 فيه والمركب ان صح السكوت عليه قيام وضوء قضية
 ان قصده الحكاية عن الواقع ومن ثم توصف
 بالصدق والكذب فقول القائل كلامي هذا كذا
 ليس خبر لان الحكاية عن نفسه غير مقول والحكاية
 بجميع اجرائها مأخوذة في جانب الموضوع فالتسوية
 ملحوظة اجمالاً فهي المحكي عنها ومن حيث يتعلق الا
 الاتباع بها ملحوظة تفصيلاً فالحال الاشكال لجمع
 تقاريره ونظيره ذلك فقول كل حمد لله فانه

يتعلق به
 قولي حكايته

موقوف على خبرات

حمد من جملة كل حمد فالحكاية محكي عنها فاقبل فانه
 جذراهم والاشياء آتروهنى وتسمى وترجي واستفهام
 وغير ذلك كالتيبة وان لم يصح فاقص منه تقييدى
 واستزاجى غيرهما فصل المفهوم ان حمد العقل
 تكثره من حيث تصوره فكلى منع كالحكاية القضية
 اولاً كالحجب والممكن والاخرى في محسوس الطفل
 في مبدء الولادة واثاب الضعيف البصر والصورة
 الحاصلة من البيضة المعينة كلها خبريات لا بد
 شيئاً منها لا يجوز العقل تكثره على سبيل الاجتماع و
 هو المراد وهما شاك مشهور وهو ان الصورة
 انما حجة لزيد مثلاً والصورة الحاصلة منه في زمانه

ما يقفه

الانقيص للردوى غير تقاير تلك المفهومات وهذا
 نقض العام والخاص حلقا بالعكس فان انتفاء العام
 ملزم لانتفاء الخاص لا عكس تحقيقا لمعنى العموم
 بان الاجتماع النقيضين اعم من الانفرادى
 نقضهما تناسل على ايضا الممكن العام اعم من الممكن
 فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص كل لا يمكن خاص ما
 او متنع وكلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام
 والجواب عام من تخصيص من بين نقض العام والخاص من وجه
 تناسل عرقى كالمستبينين وهو التفارق في الجملة لان
 العيسين تفارق في حيث يصدق عيسى احداهما يصدق
 نقض الاخر وهو قد تحقق في ضمن التناسل الكلي لا لا محر

الخاص

ان انقيص كل شئ رفعه فقيض المتساويين متساويان
 والافتقار قافي لصدق فخر صدق احداهما وبين بدون
 الاخر هف وهما شاك قوى هو ان نقض التصادق في
 لاصدق التفارق وربما يكون نقض المتساويين مما
 لا فرد له في نفس الامر كقايض الامور الشاك لانه في صدق
 الاول دون الثاني وما قيل ان صدق لسبب على
 لا يفضى وجوده ورفق التصادق يستند التفارق
 فبعد تسوية قائم اذا كانت تلك المفهومات وجودية
 كاشئ في الممكن واما اذا كانت سببية كاشريك البكر
 ولا اجتماع النقيضين فلا مس في ذلك فيه فلا جواب

الاعظم

يتصوره كلها متصادقة فان تحققوا حصل
 الاشياء بانفسها لا بآثارها وامثالها فكل
 الصورة متشكة ومن ههنا ينشأ كون الخرجي
 الحقيقي محمولاً وهو الحي ولا يجاب بالمراد
 ولا يجاب بان المراد صدق على كثير من هو ظاهراً
 ومتنوع عنها واللازم ان لها اطلاقاً متعة
 لانها تظل متعدياً والمطلوب هو ان في
 لان التصديق يصحح الاشتراعية والظنية ايضا
 فان الاتحاد من الطرفين بل الجواب للمراد تكثر
 المفهوم بحيث يخرج فالصورة الحاصلة من زيد

نقرا

باعتبار الاثر ان يستحيل ان يتكرر في الخارج بل كلها هي متشكة
 واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانوية فليعلم ان ثما لها
 على الهندية لا يفيض العقل مجرد تصور ما عن تصور لثبات في
 الخارج حتى قيل ان الكليات الفرضية بالنسبة الى الخلق الموهوم
 الموجودة كليات فلهذه الكليات والجزئية صفة المعلوم
 الجزئي لا يكون كاسبا ولا مستكسباً قد يقع لكل من تحت
 على ويختص بالاضافي كالاولى الحقيقة الكليات ان تصادقا
 كليات متساوية وان والافتقار وان وكان كليات متساوية
 وان كان جزئياً فاما من الجزئيين فاعلم وانهم من وجه
 او من جانب واحد فقط فاعلم وانهم من خلافه **وعلم**

وقيل صفة المعلوم

واللاحيوان والالبات والالاماطن وقد تحقق لعدم
 وجهه كالابيض والاذن والحجر والحيوان وههنا تكثر
 وجوابه طبق ما عرفت الكليات ما عني حقيقة الافراد
 داخل فيها تمام مشترك بينها وبين نوع آخر ولا يقال لها
 ذاتيات وربما يقال ان في داخلها داخل وخارج مختص
 بافراد حقيقة اولاد يقال لهما عرضيات والجمهور على
 ان العرض غير العرضي والمحل حقيقة فالعرض لا محل
 طبيعة العرض لا شرط شي عرضي وشرط شي المحل
 وشرط لا شيء العرض لمقابل الجور والاصح
 النسبة اربع المرسوة اربع والماء زراعي ومن قال ان لا شيء
 لا بد

نحو ان لا يكون
 انما هو من
 انما هو من
 انما هو من

نحو ان لا يكون
 انما هو من
 انما هو من
 انما هو من

لا يدل على النسبة ولا على الموصوف لا عام ولا خاصا
 بل معناه هو لغير الذات وحده وهذا هو الحق
 ويؤيد ما قال ابن سينا وجود الاعراض في انفسها
 هو وجود ما في محالها فالكليات خمس طائفتان
 وهو كل مقول على كثير من مختلفين بالحقاق فهو
 كان جوابا عن لما هيبة جميع اقسام ركبات فقير
 والا فبعد ههنا الجواب الاول ان ما هو سؤال
 تمام لما هيبة خمسة ان يخص في غير محالها
 والاشارة ان من محالها هيبة مشتركة ان جميع الامور
 فيجب ان يكون ان كانت متفقة الحقيقة وبالجواب ان

نحو ان لا يكون
 انما هو من
 انما هو من
 انما هو من

اقتصر

يشرح

محول

محول

كانت مختلفة ومنه ينشأ عدم إمكان جنس في
 مرتبة واحدة لها هيئة واحدة التي ان وجود الجنس هو
 وجود النوع وهذا خارجا فهو محمول عليه فيها ونشأ
 ذلك ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع وان كانت قبليته لا
 يتركان فان اللون اذا اخطاه بالبال فلا يقع
 بتحصل شيء متغير بالفعل بل يطلب في معنى اللون
 زيادة حتى يتقرر بالفعل واما لطيفة النوع فليطلب
 فيها تحصيل معناه بل تحصيل الالوان الثلاثة لفرق
 بين الجنس للمادة فانه يقال للجنس مثلا انه جنس الالوان
 فهو محمول عليه وانه مادة فهو مستحيل الحمل عليه فنقول

المسلم

الجنس لما خوذ بشرط عدم الزيادة مادة والمأخوذ بشرط
 الزيادة نوع والمأخوذ بشرط الزيادة نوع شي كل كيف كان
 ولو مع الف معنى يقوم داخل في جملة تحصيل معناه جنس
 فهو محمول بعد لا بد ان كان على اي صورة ومحمول
 على كل من يجمع مادة وصورة واحدة كانت او الف
 وهذا عام فبما انه مركب فادارة له بطلان في المركب
 تحصيل معنى الجنس غير دقيق وفي البسطة تنقيح
 متعسر وشكل فان ايهام المتعين وتعيين ايهام مر
 عظيم وهذا هو الفرق بين افضل والصورة فمنها

نسمي بقول ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ
 من الصورة الرابع قالوا ان الكلي جنس للشيء فهو عام وحض
 من الجنس معناه ان كلمة الجنس باعتبار الذات وجنسية
 الكلي باعتبار الذات العروضية باعتبار الذات غير اعتبار
 مفهوم في حق الكلي والافراد الجزئية في حق العروضية
 غير انهم يسمون اعتبارات متفاوت الاحكام ومن ههنا يتبين
 جواب ما قيل ان الكلي فرد من نفسه فهو غيره وسلب
 الشيء عن نفسه محال نعم يلزم حقيقة الشيء عينه و
 خارجا عن الكلي لما كان باعتبارين فلا يحدور ومن ثم قيل
 لولا الاعتبار لطلعت الحكمة الى مس قبل ان كان محمولا

فهو

فهو مشروط فكيف يكون مقولا على كثيرين والا كيف يكون
 مقولا للجزئيات الموجودة وحده ان كون موجود معروض
 الشخص مسلم وذلك لبليل النفس والاشراك ودخول
 الشخص في كل موجود ممنوع التي النوع وهو المقول
 على متفقة الحقايق وجواب ما هو وكل حقيقة بالنسبة
 الى حصص النوع وقد يقال لا نسبة المقول عليها وعلى
 غير الجنس في جواب ما هو قول اوليا والاول حقيقة
 والثاني الاصناف وبينهما عموم وخصوص من وجه وقيل
 مطلق وهو كالجنس اما مفردا ومرتبة وخص الكلي ان

واعلم الكل العالي والاضيق الاعم المتوسط ولان الخسنة
 باعتبار العموم والنوعية باعتبار الخصوص يسمى النوع
 ان كل نوع الانواع وليس العالي جنس الاناس
 ان كل الفصل وهو قول في جوارش في ارضه جوارش
 وبما لا جنس له كالوجود لا فصل له فان من النوع عن
 مشاركتها في القرب وقربا والبعد في البعد وله
 نسبة الى النوع بالانتماء فيسمى مقوما وكل مقوم للعلا
 مقوم للكل فلولا عكس الانتماء فيسمى مقوما
 كل مقوم للكل فلما عكس المقوم للعلا ولا عكس المقوم للكل

الجنس

المنزلة

الجنس من مذهب لا يحصل الا بالفصل فمؤله فلا يكون
 فصل للجنس حيث للفصل ولا يكون شي واحد فصل
 قربان ولا تقوم الا نوع واحد ولا يقارن الا جنس
 واحدا وفصل الجوارش هو خلافه لا شراقة وهو شراقة
 من وجهين الاول اورد في الشفاء وهو ان كل فصل
 معنى من المعاني فاما ان يكون اسم الجنس لا شراقة والاول
 باطل فهو منفصل عن مشاركات بفصل فاذن لكل
 فصل فصل ومنه وحده الاعم ان فصل كل مفهوم
 بالفصل وانما يجب لو كان ذلك العام مقوما لوانه

تسمى ام اخضا

١١٠

ما سخر وهو ان الكل كما يصدق على واحد من افراده
 كذا يصدق على كثير من افراده فيسمى الان والكل
 حيوان فله فصلان قربان لا يقلح يصدق صدق
 العلوية على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية
 وهو لان الاستحالة ممنوعة فانه معلول واحد وعليه
 كيزة وكيزة جهالة المعلولة لا يستند كيزة المعلولة
 حقيقة لا يقال مجموع شريك الباري شريك الباري
 فبعض شريك الباري مركب كل مركب ممكن مع ان
 كل شريك الباري متنع لان امكان كل مركب مجموع

فان

فان افتقار الاجتماع على تقدير وجود الفرض لا يضر الاشياء
 في نفس الامر لا ترى ان يستند الى ما لا يستند فلا يكون
 ممكن تقدير وحدة ان الوجود لا يثبت يستند وجوده وان
 فهو المجموع وذلك واحد لا يصدق على هذا المبرم من
 تحقق الاثنين تحقق امور غير متساوية لانه يضم الاثنين
 تحقق الرابع وهكذا لان القول الرابع اعتباري فانه محمول
 باعتبار شئ واحد من بين الاثنين والتساؤل في الاعتباريات
 منقطع فافهم الرابع كاحص وهو اني راجع المقول على
 ما هي حقيقة واحدة نوعية او كمية شئ بل ان يثبت
 كالفصل

تسمى الامور

١١١

الافراد والافعال ملة والى امر المعروض العام وهو خارج
 المقول على خاصية مختلفة وكل منهما ان امتنع انفكاكه
 عن تلك هيئة المعروض فلازم والافعال في رتبة
 اولها ولا يتم اللازم اما ان يتبع انفكاكه عن الهيئة
 مطلقة لعل او ضرورة يسمى لازما له هيئة او بالنظر
 الى احد الجودين خاصيا او ذهنية ويسمى الثاني
 معقولا ثانيا والدوام لا يلزم لزوم سببي المطلق
 الموجود وحسب ضروري في لوازم له هيئة والحق لا
 فان الضرورة لا تحلل حتى يجب وجود العلة او لا
 كوجود

كوجوده الواجب تعالى عن منه سبب المتكلمين وايضا اللازم
 اما ينج وهو الذي يلزم تصور من تصور المزوم وقد
 يقال على الذي يلزم من تصور ما يلزم مزوم هو اعم من
 الاطلاق وغيره وهو الذي يخلقه فالتسوية بالعكس
 وكل منهما موجود بالضرورة وهذا شك وهو ان اللزوم
 لازم والاشهد ان اصل الملازمة فتستل للدرجات
 وحدان اللزوم من الامور الاعتبارية الاشراعية
 التي ليس لها تحقق الا في ذهن بعد اعتبارها فنقطع
 بانقطاع الاعتبار نعم من حيث ما ومنبعها متحقق

فذلك هو الحافظ لنفس الامر في الاتية اعيان متبينة
 او غير متبينة مرتبة او غير مرتبة ففهوم فيها التمثل
 ليس بحال صادق لعدم الموضوع فقدر حاشية
 مفهوم الحكي يسمى كليا منطقيا وعروض تلك المفهوم
 يسمى كليا طباعيا والمجموع من المعارض والمعروض يسمى
 كليا عقليا وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبيعي
 وعقلي ثم الطبيعي اعتبارات ثلثة بشرط لا شيء يسمى
 مجردة وبشرط شيء ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء و
 يسمى مطلقة وهي من حيث هي هي ليست موجودة

هذا هو الحافظ لنفس الامر في الاتية اعيان متبينة
 او غير متبينة مرتبة او غير مرتبة ففهوم فيها التمثل
 ليس بحال صادق لعدم الموضوع فقدر حاشية
 مفهوم الحكي يسمى كليا منطقيا وعروض تلك المفهوم
 يسمى كليا طباعيا والمجموع من المعارض والمعروض يسمى
 كليا عقليا وكذا الكليات الخمس منها منها منطقي وطبيعي
 وعقلي ثم الطبيعي اعتبارات ثلثة بشرط لا شيء يسمى
 مجردة وبشرط شيء ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء و
 يسمى مطلقة وهي من حيث هي هي ليست موجودة

ولا معقولة
 من عند الكليات باعتبارها في العقل على الحقيقة
 وهذا كما ان لوان اللون في العلم لا يصدق على ما فهم

ولا معقولة ولا شيء من العواض في هذه الهيئة
 النقيض الطبيعي اعم باعتبار من المطلقة فلا يلزم تقسيم
 الشيء لانفكاكه الى غيره واعلم ان المنطق من المعقولات
 الثانية ومن ثم لم يذهب احد الى وجوده في الخارج
 انما يمكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا فيه فبقي
 الطبيعي اختلف فيه فذهب لمحققون ومنهم الرسل
 موجود في الخارج لبعض وجود الافراد الموجود واحد بالذات
 والموجودات ثلثان وهو غرض لها من حيث الوحدة و
 من ذهب منهم الى عدمية التعيين قالوا لعل سببية ايضا

في الحجة وهو الحق ووجهه شريف في حق الله من المتعاليين
 الى ان الوجود هو الوجود بالسياسة والظن شرعات
 عقلية ليست شعري انا كان زير مثلا بسطة من كل وجه
 ولو خلا من حيث هو من نظر الى شكات ومباني
 حتى الوجود والعدم كيف تصور من انوار صور متغيرة
 فلا بد من القول بان البسيط الحقيقي في مرتبة تقوى تجعله
 صورتي متغيرا بين مطابقا له وهو قول المتناهيين
 هذا في المخلوط والمطابقة واما المجردة فلم يلبس احد
 الى وجوده في الخارج الا افلاطون وهي اصل الافلاطونية

٤١١

وهو ما يتبع عليه من يوحى في الذهن قبل لا عقل
 نعم وهو الحق فانه لا محذور في التصورات فصل التعريف
 معروف اني ما يحكم عليه تصور او تحصيل او تقدير ان
 البسيط في الالوان يتبع في حقيقة حقيقة غير حاصلة فان
 علم وجوده في الحقيقة والافعال لا يتم ولا بد ان يكون
 المعروف اجلي فلا يصح بانك وى معرفته وبالاخص وان يكون
 مثلا وانما لا طراد والانعكاس فلا يصح بالانتم والاشياء
 والتعريف بالمتناهي تعريف بانك به الحقيقة والحق جواره
 بالانتم وهو هذا المكان لميزانها والافور سم وتام ان

اشتمل على الجنس القريب لا فاقص فاما انما اشتمل على
 الجنس الفصل القريب اي وهو الموصل الى الكثرة والجمع
 تقديم كمن يري تقييدا بعد ما بالافور وهو لا يقبل الالوان
 والنقص البسيط لا يجد وقد يجد به والمركب يجد قد لا
 يجد والتحديد الحقيقي غير فان الجنس مشتبه بالعرض العام
 والفضة في امته والفرق من العوامض ثم هي
 مباهات لاول الجنس وان كان بهما لكن الذي قد يكون له وجود
 من حيث التحصيل وجود مفرد او اضافي ليس بزيادة الا على
 انه مع خارج لا حتى بل قبله لاجل وجوده وتعيينه متفصلا

متفصلا

فقدما

فانما حصل لم يكن ينشأ آخر فان التحصيل ليس بغيره بل حقيقة
 فانما انطرت الى الكثرة وحدة مولف من عدة متماثل بها كالمادة
 المنشورة غير الاخر من الاعبار هناك كثر بالفصل
 فلا يحل احدهما على الاخر ولا على الجمع وليس معنى الكثرة هذا
 للمعنى المحدود والمقول لكنه اذا لوحظا بهما احدهما تقييد
 بالآخر متفصلا فيه وصفه وصفه لاجل التمييز في التقييد كما
 شيئا موزنا الى الصورة الواحدة انما هي للحدود وكما ثانيا
 لهما مثلا الحيوان الناطق في خبره لانك ان يفهم منه شيء
 واحد ويعينه الذي في ذلك الحيوان بعينه الناطق كما ان لعقد

متفصلا

٤١٢

التي
الحقيقة المصورة الاتحادية للموجود مع المجموع في الخارج
الان هذا تركيب خبري فبذلك حكمه هناك تركيب قسدي
يفيد تصور الاتحاد فقط فهو انصوري المتعلق بالاف
تقصيلا هو الاصل التصور الواحد المتعلق بجميع الاف
اجمالا ^{هو} المحذور فان دفع اشك الزاوي تعريف
المهمة اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسها
التعريف تحصيلي اصل او عوارض ولا علم بالحقيقة
الا العلم بالكنه والعوارض لا يعطيه فالاف ما سترنا
باطلة ومن هنا ذهب الامة انصورات كلها ان

التعريف اللفظي من المطالب المتصورة فإنه جواب ما هو
كلما هو جواب ما هو فهو تصور الأثرى إذا قلنا الغضفر
موجود فقال المخاطب ما الغضفر فذكرناه بالاسد ^{فليس}
هنا حكم نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا
اللفظ موضوع لمعنى ^{عقل} بحيث لفظي بقصد إثباته بالدليل
في علم الغضفر قال المن المطالب التصديقية لم يفرق فيه
وبين البحث اللفظي اللغوي الثالث أن يعرف ^{شك} المش النقش
بنقش شيا في اللوح فالتعريف تصوير بحيث لا حكم فيه
فلا توجه عليه شيء من المنوع نعم هناك أحكام ضمنية

عبد
مکت

19

مثل عوى كدنة والمفومية والاطراد والانعكاس الغير
ذلك فيوز منع لما في الاحكام لكن العلماء اجمعوا على
منع التعريفات للجزوف كما في شروحه نصح قبل العلم
نعم يتقضى باطل الطرد والعكس مثلاً والمعاوضة اما
يتصور في المدور كحقيقة او حقيقة رشي لا يكون الا
واحد بخلاف الرسوم الرابع اللفظ المفرد لا يدل على
التفصيل صلا والا لما في تحقيق قضية احواله ومن
ههنا قالوا المفرد اذا عرف بتركيب تعريفه لفظيا لم يكن
التفصيل المتفرد من ذلك لم يقصود وقال شيخ

الاسماء والحكم في الالفاظ نظير المقولات المفردة التي
لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب بل لا
يفيد المعنى والالزام الدور وانما المقصود من الالفاظ
الادوية انما هي تحصيل المعاني في الذهن ابتداء لا الالزام والاحصاء في حقها
فقط فلا يلزم التعريف به الالفاظ الحقيقية

الحكم بما جازى وهو انك في الاتحاد بين الامرين وقع
 واحدة ومنه تفصيل وهو المنطق الذي يستدعي صوراً
 مستقلة مفصلة والسبب انما هو في متعلق الحكم
 فاما من المعاني المرفوعة التي لا تدحضها بالاستقلال
 وانما هي مرات الملاحظة حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم

[illegible]

البريد المستقر في قوله والبريد لا ازار
لاستحق الصديق المنة بل انما كان
والصديق

حقيقة هذا الهيئة الكسبية وهو لا حال مثلاً فقدر
ثم القضية انما هي ما هو مثله في الهيئة اخبارية حكاية
ومن هنا بسبب ان الظن انما لا يثبت والاخبار
افراد القضية هناك رتبة ولها قرون نحو ان
متعلق النسبة لتقديره وهي مورد الحكم وتكونها
النسبة بين بين واما الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع
فلا يتعلق به الا التصديق انجني فواهم انما هو ان التردد
لا يقوم حقيقة فالم يتعلق بالوقوع فالمدر ك في القوم
واحد والتفاوت والادراك انما انما في او تردى

فقول

فقول القدماء هو التي وهما شك وهو ان المعلومات
الثقة التي هي جميع الاجزاء القضية متحققة في صورة
مع انها غير متحققة في العالم المشهور قبل ان القضية
بالنسبة الى تلك المعلومات كل العرض فلا يلزم تحققة كالكاتب
بالنسبة الى الحيوان الناطق اقول فيجب ان يعتبر امر اخر بعد
الوقوع وليس الادراك وذلك خارج اجماعاً واخذ الوقوع
في الايقاع فيصير المحصول الذي هو مجموع والا فانه
مقدم على الايقاع والقضية ليست منتظرة الحصول بعد
كما اعتبار يتعلق بالايقاع بالوقوع فلا دخل له في تحصيل

فإنه لا بد من حقيقة فالحق ان تون زبد هو قائم قضية محال كل تقدير
فان يفيد معنى محال للصدق والكذب فغير شك ان
التردد في محال في اصل الكلمة واضعاً
لها ثم القضايا باعتبارها في العلوم هي التي تتعلق بها
الادمان لا فلا محال في حصول الشك هذا وان كان
فالم يقع سمعاً لكنه حقيقة تحقيق ثم اذا كانت
الاخرى فلهذا فحقها ان يدل عليها ثمة عبارة فالد
في الهيئة التي رابطة في لغة العرب ربا حذفت
الرابعة كقوله بعلامات اعرابية والاولى اقربا

فمن

فإنه لا بد من حقيقة فالحق ان تون زبد هو قائم قضية محال كل تقدير
فان يفيد معنى محال للصدق والكذب فغير شك ان
التردد في محال في اصل الكلمة واضعاً
لها ثم القضايا باعتبارها في العلوم هي التي تتعلق بها
الادمان لا فلا محال في حصول الشك هذا وان كان
فالم يقع سمعاً لكنه حقيقة تحقيق ثم اذا كانت
الاخرى فلهذا فحقها ان يدل عليها ثمة عبارة فالد
في الهيئة التي رابطة في لغة العرب ربا حذفت
الرابعة كقوله بعلامات اعرابية والاولى اقربا

الم
الوقت المقدسة
كانت حقة في

الآوقات المقدسة
لنا حقيقة في

آه

منه
عن أبي القاسم

المطوية

وَمِنْ ثَمَرِهَا
تِلْكَ الْأَشْجَارُ
الَّتِي لَا تَمُوتُ

کتاب

575

هو المعلوم عليه حقيقة مع انه قد يكون بمعنى بل سببه الثاني
 ان الافراد وان كانت معلومة بالوجود لكنها معلومة عليها حقيقة
 فكلها لا ترى الا الوضع العام والموضوع الى من فان
 المعلوم بالوجود هو الموضوع له حقيقة والجواب ان هذا
 الالجاب مطلقا هو الثبوت مطلقا وكل حكم ثابت للمادة
 ثابت للطبيعة في الجملة اما ان كان اولها والاولى للطبيعة
 اولها فمفهومها على نفس حقيقة فمن المحصورات
 اربع الموجبة الكلية وسورنا كل لام الاستغراق والموجبة
 الجزئية وسورنا بعض واحد وان لينة الكلية وسورنا لا
 لا شيء

لا شيء ولا واحد ووقع النكته تحت الشيء وان لينة الجزئية
 وسورنا ليس كل وليس بعض وبعض ليس في كل لينة سكر
 بعضها بضرورة قد جرت عادة بهم بانهم يعبرون عن الموضوع
 بفتح وعن المحمول بفتح والاشهر النافذ بها استقام كتابا
 كالمقطعة القارنية ويدل على ذلك انهم يعبرون بالجميع
 الباء والباءية وبالجملة اذا ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية
 مثلا اجراء الاحكام حدودا على المواد وفتح لتوهم الاشياء
 وكلها فالتوهم تبينها اربعة امور فليست هي احكامها
 مباحث الاول ان الكل الطبق بمعنى الكل مثل كل ان

توهم ويعني الكل الجمعي نحو كل ان لا يستعمل في الدار ومعنى
 الكل الافراد في الفرق بين المقبولات الثلاثة في البر والمعبر
 في القياس والعلوم هو المعنى الثالث والمتشمل عليه
 المحصورة اما الاولى فطبيعة واما الثانية فشيء فشيء فشيء فشيء
 اشتملت على البعض المسمى من تلك التي ان لا يعني
 بها حقيقة ولا هو موصوف به بل هو متماثل وهو واحد
 في ذاته ان كان له وجودا في نفسه
 فليس من الافراد وتلك الافراد قد يكون حقيقة كالافراد
 التي هي في ذاتها النوعية وقد تكون اعتبارية كالحيوان الجالس
 فانه اخص من مطلق الحيوان الا ان المتعارف في لائبا
 القسم

القسم الاول ثم القاري اعتبر صدق عنوان الموضوع على
 ذاته لا مكان حتى يدخل في كل السود الرومي والشيء لا
 محال يعرف بالذات اعتبر صدق عليها بالفعل في الوجود
 الخارجي او في الفرض الذي يعني ان العقل يعتبر تصانها
 بان وجودها بالفعل في نفس الامر يكون كذا سواء وجد او
 لم يوجد فالذات الحالية عن السوداء دائما لا تدخل في كل السود
 ومن قال دخولا على ذاته فقد غلط من لينة تدبره في بعض
 عباراته نعم الذات المفردة هي هي اسود بالفعل بعد
 الوجود داخلية التي كانت محل اعمال المتعبرين في نحو ان

يجب ان يكون الوجود اما بالذات او بالعرض وهو ان لا يكون
 به ان الموضوع بعينه المحل في نفسه بل ان يكون
 نظرا اليه او تصرفه على غيره لا كما في الوجود في المحل
 التبع وهو المتعارف والمعتبر في العلوم وينقسم كقول
 المحل في اننا او عرضا الى المحل بالذات او بالعرض فنقسم
 بان نسبة المحل الى الموضوع اما بواسطة في اود او له فهو
 المحل لا يستفاد اذ لا واسطة وهو المقول يعني فهو المحل للموا
 والاشبه ان اطلاق المحل عليها بالاشبه ان كل مفهوم
 المحل على نفسه بل المحل الاول ومن هناك تنبع ان يشك
 الشيء

الشيء في نفسه محال ثم لا يقسم المفهومات بل على نفسها
 حملات بها كالمفهوم والمحل العام ونحوها وطائفة اخرى
 على نفسها بل كل من يحسب عليها ما يخصها كالجزئي والاعم
 ومن هذا ما اعتبر في السابق تحله على كل صنف الوحدات الثمانية
 الذاتيات وهي اشك مشهور وهو ان المحل مع كل مفهوم
 في عين مفهوم المحل او غيره والعنيفة تنافي في المفارقة و
 المفارقة تنافي الاعملا وتمام في التعارض من جهة لا في الافكار
 من جهة نعم يجب ان يوضح المحل لا بشرط شيء حتى يوضح
 اصله والمعتبر في صدق المحل المتعارف صدق مفهوم المحل

على الموضوع ان يكون ذاتا او يكون مبدءا او مصفا فاما بالموضوع
 فثبتت زوجه للشيء او مستغنى عن الموضوع بل اضافة او اضافة لا يستلزم صدق
 قولنا المستغنى عن الرابع وليس كجاء الاول ان يثبت
 شيء في ظرف فرع فعلية ثابت له ومستلزم لشئ شيء
 ثبت له في ذلك الطرف فثبت له الامر به حتى يحقق به
 الدورية او الامر به حتى يحقق به الحقيقة الدورية ولا يجازي
 حقيقة في كاي جينا ومقدور به الحقيقة في حقيقة او مطلقا
 وهي حقيقة على الاطلاق كما تعصا بالهندسية والحق
 واما السلب فلا بد من وجود الموضوع بل قد يصدق بانها

ثم تحقق مفهوم التبع في الذهن لا يكون الوجود في محال
 الحكم فقط التبع ان نسبة المحل من حيث هو مع شيء ليس له
 في العقل فهو مفهوم ذاتا وخارجا ومن هنا يتبين ان كل
 موجود في الذهن حقيقة موجودة في نفس الامر ولا يحكم عليها
 بالاشياء وسلبا بالوجود في الخارج بل اذا كان من الممكنات
 وكل محكم عليه بالتحقيق في الحقيقة المتصورة وكل
 مقصد ثابت لا يتبع عليه الحكم من حيث هو هو لا اشياء و
 ما يحذر وجوده تمام الوحد هذا المتصور باعتبار جميع
 موارد تحقدها وبعضها يصح عليه الحكم بالاشياء مثلا فالاشياء

انها سوال ۴

و یغنی

ويعرض مدعيه عليه الشك في نفس الامر ولا يثبت عليه ان
يكون ثبوت الصدق ازدي من ثبوت الموصوف فان المصداق
محقق في نفس الامر خلاف للازدي فثبت ان ثبوت الصدق
الاخصافي يستدعي تحقق الشيئين في ظروف الانصاف
خلاف للازدي فان استدعي ثبوت الموصوف فقط فظن ^{تصايف} _{عند} ^{الانصاف}
لا يثبت ثبوت الصدق في ظرف ولا يطلق الثبوت في ظرف
فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في شيء
والانصاف ليس متحققا في الخارج حتى يلزم تحقق الصدق فيه
لا لثبته ولكل سببه تحققه فخرج تحقق السبب بل هو تحقق

59

العدل والتحقيق

في الذين يفتنون الحاشيتين عند المكان في الانصاف لما يلي
الموصوف قد اجمع الصفتين لاما كان كالمسألة الاولى
في الانصاف الى ان يجب الحاشيتان كالمسألة الاولى
الرابعة ان الصفتين اخرهما عطفهما بمواساة في المحول
منه قوله ايها وبين ان الصفتين في الالب لم يتصورا الطرفان
وكلهم بان السبب في الالب المحول يرجع ومحمد في السبب
في الموصوف ويكفوا بان صدق الالب فيها لا يستلزم وجود
كالمسألة الاربعة على السبب يستلزم عدم الالب في محله
حاشية بان الربط الالباني مطلق بقضي الوجود ومن ثم قيل انها

۱۵۹

مقبلة في جهة جميع الجهات المستوية مقبلة في نفس الامر
 حقيقة في غير ما يدل عليه لانه لا يمكن ان يتركب من حروف
 اذا حقت الا بالباب التي هي حروف المحصورات ثم يتم جعل
 حروف السبب حروف في طرف فثبت معدولة وهي معدولة الموقوف
 او معدولة المحمول او معدولة الطرفي والافسدة وغيره
 معدولة معدولة ومعدولة الموقوفات ثم يتم جعل اسم الموجهة بالهيئة
 والاسماء منها بالاسماء وتبين حروفها الرتق حروف السبب
 انما هو في حروف الموجهة من تلك المحمولات راسخ والسبب
 مستوفى في حروف السبب نفس الامر او اجتهاد او ملكة فهو مستوفى

تسليم

وذلك ان هذه الحقائق والادراكات لا يمكن ان تكون حقائقاً حقيقية
ولا ادراكات حقيقية لانها لا تعلق او لا تتصل بمركبة ان كانت
تلتزم منها والعبرة في التسمية بالحواس لانها لا تعلق الاول
لنقصه والاعطال وهو ليس من حيث الحقيقة واما ان وافقت
المادة صدقت القضية الاكبر ^{التي هي الحقائق} والحقائق في المواد العلمية
بهيئات المنطقية وقيل انها غير نادرة لانها كانت لوازم الحقيقة
واجبة لذاتها والجواب انه فرق بين وجوب الوجود وفي نفسه
وجوب الوجود لغيره والاولى مع غيره وزعم وان في لازم
واما في ادراك الحقائق فاما هذه عبارة عن كل قضية كانت صفة
بالحقيقة
في الوجود

[illegible]

هذا هو الذي تقدمه، والله اعلم بالصواب، في هذه المسألة، من كل وجه، كما تقدم.

كلا الدوام والتوقيت الى غير ذلك ثم كانت المحرمات في مشايخ

[illegible]

والعرفية التي منها الوثيق القريب هو قدره في معرفة الحقيقة
بالاخرورة والاولاها والابتدائي في معنى الوجودية الاخرورة
والوجودية الاولادية وهي المظهر الاسكندرية
فيها صاحب الاول شهر في تعريف العرفية انها
بكم العرفية ثبوت المحول في موضوع او سلب عنه ما دام ذات
الموضوع موجودة فيه ثبوت في جهات الاول انه اذا كان
المحول هو الوجود ولم يعدم من كافة العرفية الاسكان
خاص واجيب انه فرق بين العرفية في زمان الوجود
ومنها سطر الوجود في زمان جهتها في الاربعة التي تحكم

١٢٤

فبما ضرورة السبب ان لا يوجد اطلاقا يكون اعلا لانه لا يكون
الموضوع لم يجب الاشارة في وقت وجوده ولو كان
الذاتيات للذات خارجا عن وجودي والى الاشارة بوجوده والا
كانت حيوانية الا ان لا يكون لانها لهم ان في السبب
الوجودي لا يصدق به وبه فلا يكون ان السبب يطرأ
اعمالا لوجبه المعدولة ولا يترجم الى الاشارة لاشي
الغضايات ان بالضرورة بانها ما دام طرف الفسوت
الذي يغلبه السبب في وجوده فيها بانقاء الموضوع
ويانقضاء الخواص ما في جميع الاوقات او بعضها نحو الاشياء

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

من التوهم في ضرورة وجوده ان لا يثبت في الامكان
 فان كل قوتى بالفعل فيصدق بالامكان كقولنا
 المكنون من المطلق ويطلق ما لا وان ان لم يكن الازلي
 في المطلق لان سلب الاعم اجتمع من سلب الخاص في
 الجملة بلزم مفاد غير عديدة لا يخفى على المتدبرين
 ما يجب بان الوجود المأخوذ في تعريف الضرورة اعم
 المحقق والمقدر وتبين ان مقتضى المشهور في تعريف
 الازلية المطلقة حكم فيها بدوام السببية واما ثابت
 المتوهم موجوده فانه مستلزم وهو ان يلزم ان لا

مشاويان ٢

يعاق

تجارتا لدوام الذي لا يطلق في العلم في موجدته لوجها
 الوجود فلا يكون له من انما تفيض قبل في سبب المتبادر
 التعريف ان يكون الجول مغاير للوجود فليس كذلك
 ودوام الازلي المعنى المستطاع القول العقل الفعال ليس
 بالعقل كما ان في غير مصاديق تفيض وهو دائم متعلقه
 بموجبه الوجود والطبع المستطاع في العاقلية فليس
 ضرورة السببية لربط الوصف بالضرورة فليس
 ضرورة ثبات في جميع الاوقات الوصف وفي الايجاب
 ان يكون موجوده مدخل في الضرورة بخلاف الثاني

المتوهم في ضرورة وجوده

٢٣

من التوهم في ضرورة وجوده ان لا يثبت في الامكان
 فان كل قوتى بالفعل فيصدق بالامكان كقولنا
 المكنون من المطلق ويطلق ما لا وان ان لم يكن الازلي
 في المطلق لان سلب الاعم اجتمع من سلب الخاص في
 الجملة بلزم مفاد غير عديدة لا يخفى على المتدبرين
 ما يجب بان الوجود المأخوذ في تعريف الضرورة اعم
 المحقق والمقدر وتبين ان مقتضى المشهور في تعريف
 الازلية المطلقة حكم فيها بدوام السببية واما ثابت
 المتوهم موجوده فانه مستلزم وهو ان يلزم ان لا

من التوهم في ضرورة وجوده

يعاق

بالطريق الاول التي هي الدوام في المطلق عامة و
 الاخرى لا يمكن شاعها في المقتضى الكيفية والكمية لما قبله
 بها لانها واقع في السببية من غير تفاوت فالكيفية قضية
 مستعدة لان القيمة في وجودها وتعد بالضرورة الحكم و
 تعدده وتعدده اما بخلاف الكيفية او موضوعا ومجولا
 لاربع لها اسس السببية الاربع في المعزات بحسب
 الصدق وفي القضايا بالانفصال لانها لا يحد وانما هي فيها
 صدقها اي تحقيقها في الواقع ثم المنطوق في السبب بحكم
 به فموجباتها في الثاني اما بانها الكلام على اصول

متوهم في ضرورة وجوده

٢٣

الدقة التي رتب عليها في الحقيقة من حيث يحصل
 من الفاعل ومن ثم قالوا ان الضرورية المطلقة هي مطلقا
 الدائمة المطلقة ولا يصح عليك استرجاع النسب
 بين الموجبات المذكورة ولو استقرت علمت ان الممكنة
 العلم العام القضايا والممكنة الخاصة لهم المركبات المطلقة
 العلم العام الفعلي والضرورية المطلقة حصل اليك بطول
 المشقة الى ما حصل لك من الوجوه فحصل الشبهة
 ان حكم فيها بثبوت نسبة تقدير افعى لزوما وانها قالوا
 اطلاقا فحصلت لزومها وانها قبة ومطلقة وان حكم فيها

يشهد في السببية بين صحتها وكذا معا او صحتها فقط او كذا فقط
 او انما او اطلاقا فحصلت السببية والاعتدال الجمع وانما لم
 لكل عاكره او انما فحصلت ومطلقة فحصلت فحصلت الجمع
 الخلو الثاني في الصفة او في الكذب مطلقا وبهذا المعنى
 يكون ان الحكم في الموجبات اما هو انما هو الباطل فرفع
 اي بانها قال الله الضرورية ما يحكم فيها بسلب لزوم الحكم
 الكذب وهو في نفسه في الواقع ثم الحكم فيها ان كان على
 تقديره معاني مخصوصة والافان بين كية الحكم على
 جميع افعال المقدم او بعضها فحصلت فحصلت فحصلت

والطبيعية مما غير مقبول لزم والموجب الكلية في الحقيقة
 متى ورحا وكما في المنفصلة في سائر الالات
 فيها ليس النسبة وسوا الموجبة التي فيها فحصلت
 الجزئية فيها فلا يكون ولا حال عرف النسب على سبيل
 الكلي اطلاقا لكونه وان كان في المنفصلة او او امانة
 لا جمال قولنا كما كان استرجاعا او اما ان يكون استرجاعا
 في الاسترجاع عند الضرورية متى في الحقيقة وانما
 في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع
 في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع

كما يجب والتكليم نعم كونه سببية كليات او منفصلة في او
 منفصلة في او منفصلة في ولا زام الشرطيات وقائدها مع
 فحصلت في الاسترجاع في المنفصلة فحصلت فحصلت
 قد استرجع القوم ان المنفصلة في يجب ان يكون احدها علم
 الاخر او كلاهما معلوما علم واحد كالنصا في او
 مما لا دليل عليه بل يستدل على الظل ان عدم عدم التوا
 في الاسترجاع لوجوده وان كان عدم الواجب منفصلة لانه
 في عدم ذلك لعدم من منفصلة الامر لان احد النقصان
 او ان كان منفصلة كان النقصان لا ضروري او بين وعلم ان

كالاجاب

في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع
 في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع
 في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع في الاسترجاع

وجوده في محل فليس الوجود عدم العدم فلا يلزم لملاحظة ان
 قد اختلف في استدلال المقدم المحال لنا الى نفس الامر
 المكرة ومنهم من انه قد قيل ان كان الله في هبة جادة وعليه
 يدل كلام الربيع من حيث قال ان ارتفاع التفضيل
 مستلزم لاجتماعهما وان لا يلزم في المكان المستلزم
 في عدم وجودهم من غير ان الاستدلال ثابت اذا كان
 قراء المقدم علم ومنهم من زعم ان الاستدلال ثابت اذا
 كان بينهما علاقة وهو الاشهر ومن ثم قال عند الرازي
 المقدم المحال يجب ان لا يكون متافعا للثاني فان المتافعة

وجوده في محل فليس الوجود عدم العدم فلا يلزم لملاحظة ان
 قد اختلف في استدلال المقدم المحال لنا الى نفس الامر
 المكرة ومنهم من انه قد قيل ان كان الله في هبة جادة وعليه
 يدل كلام الربيع من حيث قال ان ارتفاع التفضيل
 مستلزم لاجتماعهما وان لا يلزم في المكان المستلزم
 في عدم وجودهم من غير ان الاستدلال ثابت اذا كان
 قراء المقدم علم ومنهم من زعم ان الاستدلال ثابت اذا
 كان بينهما علاقة وهو الاشهر ومن ثم قال عند الرازي
 المقدم المحال يجب ان لا يكون متافعا للثاني فان المتافعة

يجمع الانفكاك وعلاقة الملازمة فتعبر وحيث ان حاصل ذلك
 يرجع الى ان يبين موضعين في احدى التفضيلين في الآخر
 والتمتع لا يستلزم الملازمة فيهم من قال ان الملازمة العقل
 او كذا في الملازمة العقلية لا يلزم في الملازمة فان العقل
 في الملازمة العقلية وادراك ان شيئا جاد من لم يكن تحت حكمه
 ويجوز ان يكون لا يحد في غير ان الحكم وبقاء الاحكام في
 لا يتغير مشكوك ان كانت التبريس في هذا التفسير لا وضاع
 محال في انفسه بل في انفس الزمان لا يصدق كلمة اصلا

وجوده في محل فليس الوجود عدم العدم فلا يلزم لملاحظة ان
 قد اختلف في استدلال المقدم المحال لنا الى نفس الامر
 المكرة ومنهم من انه قد قيل ان كان الله في هبة جادة وعليه
 يدل كلام الربيع من حيث قال ان ارتفاع التفضيل
 مستلزم لاجتماعهما وان لا يلزم في المكان المستلزم
 في عدم وجودهم من غير ان الاستدلال ثابت اذا كان
 قراء المقدم علم ومنهم من زعم ان الاستدلال ثابت اذا
 كان بينهما علاقة وهو الاشهر ومن ثم قال عند الرازي
 المقدم المحال يجب ان لا يكون متافعا للثاني فان المتافعة

فان اذا فرض المقدم مع عدم الثاني ومع وجوده لا يستلزم
 الثاني ولا متافعة فلو كان في جاز ان يستلزم التفضيل
 وان يبين انهما لا يلزم عدم الصدق واجيب ان المراد
 يحصل الزعم بصدقها فان الامكان لا يقتضي الوجود فيجب
 التفضيل في المكانات في انفسها فافهم الرابع ان التفضيل قد
 اعتبر فيها صدق الطرفين وقد ينفى فيها صدق الثاني
 فيجوز تركيبها من مقدم محال وقال ياروق فان الصلوك
 في نفس الامر يرقى على قسرين كل محال مرجح بل لا يربط
 ان الثاني لو كان متافعا للمقدم لم يصدق التفضيل في الثاني

وجوده في محل فليس الوجود عدم العدم فلا يلزم لملاحظة ان
 قد اختلف في استدلال المقدم المحال لنا الى نفس الامر
 المكرة ومنهم من انه قد قيل ان كان الله في هبة جادة وعليه
 يدل كلام الربيع من حيث قال ان ارتفاع التفضيل
 مستلزم لاجتماعهما وان لا يلزم في المكان المستلزم
 في عدم وجودهم من غير ان الاستدلال ثابت اذا كان
 قراء المقدم علم ومنهم من زعم ان الاستدلال ثابت اذا
 كان بينهما علاقة وهو الاشهر ومن ثم قال عند الرازي
 المقدم المحال يجب ان لا يكون متافعا للثاني فان المتافعة

يمكن جماع التفضيل وليس الاولى اتفاقية خاصة والثانية
 اتفاقية عامة فيكون الاتفاقية متشابهة في العلاقة لان
 الحقيقة يمكن تباينها على الفرق انها في الزعميات متشابهة
 بخلاف الاتفاقية وفيه نظر لو ان يكون اتفاقية وعلى
 الغالب لا يستلزم لارتباطها ان كانت محتملة متماثلان
 الى من قال ان انفصال الحقيقة لا يمكن الا بين حريتين بخلاف
 ما في الجمع والمطلوب ومن جملة ما ان الانفصال مطلقا
 الامرين اثنين لا يرايد ولا يافتاد من كل مفهوم اما واجب
 يمكن او يجمع مركب من جملة منفصلة ونعم بغيرهم

وجوده في محل فليس الوجود عدم العدم فلا يلزم لملاحظة ان
 قد اختلف في استدلال المقدم المحال لنا الى نفس الامر
 المكرة ومنهم من انه قد قيل ان كان الله في هبة جادة وعليه
 يدل كلام الربيع من حيث قال ان ارتفاع التفضيل
 مستلزم لاجتماعهما وان لا يلزم في المكان المستلزم
 في عدم وجودهم من غير ان الاستدلال ثابت اذا كان
 قراء المقدم علم ومنهم من زعم ان الاستدلال ثابت اذا
 كان بينهما علاقة وهو الاشهر ومن ثم قال عند الرازي
 المقدم المحال يجب ان لا يكون متافعا للثاني فان المتافعة

الممكن

يمكن تركيبة من اجزاء فوق اشياء والتي هو الشئ لان
 الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين
 اشياء وما قبل ان فيه معاداة لانه ان اراد كل نسبة واحدة
 انفصالية او غير فهو على التسرع والاعلا يقع فيه وقع
 ما يدفع به لزمها في كسر الى الاول فالتحقيرة لا تتركب الا من
 قضية ونقضها او ما وية وما نفع الجمع منها وما هو من
 من نقضها وما نفع الخلوصها وما هو من نقضها هذا
 من ان نقضها من دعي للزوم الجزئي بين كل امرين حتى
 ان يقضي ان لا يصدق ان نسبة الزومية بل الموجبة الحقيقة
 بين الاثنين

بل لا تنافي بين الكلامين وبرهن عليه بالشكل الثالث وهو كما
تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما وكما تحقق مجموع الامرين
تحقق احدهما وكما تحقق المجموع تحقق الاخر بل الاول بعكس
القضي ولم ينقض عنه بعض المحققين بان المجموع انما
الجزء لو كان الكل من الاجزاء مدخل في الاقتضاء ومن
البيان ان الجزء الاخر لا مدخل له في الاقتضاء وان البرهان
عبارة عن امتناع التناقض كما في ارتباط الامرين بهذا
كاف فيه قال الشيخ اذا فرض المقدّم مع عدم الثاني استند
عدم الثاني فان استند المجموع الجزء ورام تحقق بعضهم

بأننا لم نملك الكلية الجوارسما للجموع فعلى تقدير شرفك
عن الجوع وهو الحق بغير شئ وهو أن نذكر ذلك لزوم بين
كل امرئ واقعين وتبرهن عليه بأخذ تلك الكلية اعتبارا
التأخير الواقعة فبطل الاتفاقية الكلية الى صفة فاصل
فصل كل امرئ احد هاربع الاخر فها نقبها و
من ثم قالوا ان الاتفاق من التسبب المتكررة وان لكل شئ
تقيضا واحدا وما قبل ان التصورات لاتفاضل لها فهو
بمعنى آخر وهو أنك مشهود وهو ان اد احدثا جميعا
بحيث لا يشذ عنه مفهوم فوقع تقيضه وذلك داخل

في الجميع فالجواب يقضي لكل وهو محتمل بل هو على غير ما
 قلنا سابقا وعلينا ان اعتبار المقتضى لا يفتقر عند حدود
 عدم الزيادة يقتضي الوقوف على محذور واحد للجميع كاعتبار
 التناقضين وما فصل القضايتين اختلافا محال تحت مقتضى
 لانه صدق كل كذب لاخرى وبالعكس وذلك لا يجاب
 والسبب ان كان رفعه على فلا بد من اتى الاستسباب الكلي
 وضرورة فهو خواتم التناهي المشهورة وبعضهم ادعى بعضها
 في بعض وهذا شك وهو ان الاجاب يقضي بالسبب من الزكوة
 فخرق الاجماع وسبب السبب القهر فلهذا في واحد نقضان

بالعينية

ومن ثبت بالغير فقد خالف فان تعارض المفهوم ضروري وهو
 جسيم الحق ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود
 في نفسه او لغيره فاما السلب رفع وجود السلب في نفسه
 صلاحيته في قوة الموجبة الى السلب الموضوع والموجبة
 المحول في السلب الى السلب في نفسه نقض الموجبة
 في الوجود في القوة المحول الى السلب المحل فتنقض
 ان السلب الموضوع المحول الى السلب المحل فتنقض
 ثم يخالف كما كذب الكليتين وصدق الجزئيتين فنخلف
 حيث كان رفع كفيهما كفيهما من اثنين المطلقين
 الوقتيين بخلافهما كما ان السلب في نفسه قد عطل على الثبوت
 ما وقت

في نفسه

في وقت معين يبرز رفع الوقت في النقض والضرورة
 المطلقة العامة والذات المطلقة العامة وهي اعم من المطلقة
 المنتهية المحكوم فيها بالفعالية في وقت ما والمنتهية
 الجلية المطلقة المحكوم فيها بالسلب بالضرورة والوجبة للوقت
 العامة الجلية المطلقة المحكوم فيها بالفعالية الوجبة للوقت
 المطلقة المطلقة الوقتية المحكوم فيها بالضرورة الوقتية
 والمنتهية المطلقة المطلقة العامة المحكوم فيها بالضرورة
 المنتهية كذا قالوا وذلك بانهم اذا كان الطرف في وانما في
 هذه الموضوعات طرفا للمفرد لا للرفع والمركبة قضية متعده
 في نفسه

في نفسه

فانما يتبعه في كون شرطية للحالية او
 موجبة للموجبة بخلاف الجزئية فان موضوع الایجاب والسلب
 فيها واحد فالجزئيتان اعم من المركبة ونقيض الاعم اخص
 من نقيض الاخص فالطريق هناك ان يرد ويبي نقيض
 الجزئيتين بالنسبة الى كل فرد من الموضوع في قضية كلية
 مردودة المحول وبعد اطلاقك على قضايا المركبات في
 في نفسه

في نفسه

في نفسه

في نفسه

في نفسه

في نفسه

في نفسه

ونقيض البس بطلان من استخراج اتقنا حصل في الزمان
 بعد الاختلاف كذا وكذا يجب الاتحاد في الجزئيتين
 فانهم فصل العكس المستقيم والمستحيل على طرفي
 القضية مع بقاء الصدق والكيف وربما يطلق على
 القضية التي حلت منه او كان اخص لازم وان السلب الكلية
 تنكس كعكسها بالكلية وهو هو هنا فم نقيض العكس الا
 ليس في نفسه نقيض مع الاصل مع فوج صدق
 العكس مع وهو المطر قولنا لا شيء من الجزئتين في
 الجهات الا غير النهاية لو اخذت خارجة فمكسها ان

في نفسه

في نفسه

في قولنا لا شيء من الخائب بكن ما دام كاتب الادامنا
 يتحقق انما لا تنفك عن نفسها وانما ولا عكس
 للموافق فان احضرت الوقية وهي لا تنفك عن الملكة
 لصدق لا شيء من القوم يخفى بالتوقيت لا انما مع كذب
 بعض الخائف ليس بغير الامكان ومن التواب الخفية
 لا تنفك الا الى صناد فانها تنفك عن نفسها لان
 الوصفين متساويان في ذات واحدة حكم الجزاء الاول
 او قد اجتمعا فيها حكم الجزاء الثاني فقلت الذات على
 لم يكن ب ما دام مخ لا يكون مخ ما دام ب وهو المطلوب
 ومن الملو

ومن الموجبات تنفك الوجوديات والوقيان والمطلقة
 العامة مطلقا خاصة بالمخالف والافتراس هو ان نفرض
 ذات الموضوع شيئا ونعمل عليه وصف الموضوع المحمول
 فنقول ج الذي هو ب قد ثبت و قد ج فنعرض ج
 بالفعل من الثالث والعكس هو ان نعكس العكس
 ليرتد لا ما ياتي في الاصل والاعتناء جيبته مطلقا بوجه
 المذكورة والمماسان جيبته لا داغنة بالعكس اما
 الجيبته فلان لازم العام منها لازم الى من واما اللازم
 فقولاه لدام العنوان فدام المحمول حكم الاصل وقد فرضي

لا انما حصل عكس النقيضين بتدليل النقيضين الطرفين مع
 بقا الصدق والكيف عند المناظرين جعل نقيض ان
 او لا وحيث الاول ان مع مخالفة الكيف في مخالفة الله
 والمعتبر في العلوم هو الاول وحكم الموجبات هو حكم
 التوالت في المنطق فنقيض الموجبة الكلية موجبة كلية
 وبالعكس البيان البيان وهو ما شك من وجهين
 الاول ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا يشترك
 الثاني صدق مع ان يمكن لكل شريك البديهي اجتماع
 النقيضين كاذب ولكن ان ينسجم صدقها حقيقة فافهم
 عدم الموضوع

ومن ههنا يمكن انك الترام لصدق المستغاث كلها فكل
 الاستماع عدم واحد كان الوجوب وجود واحد
 بتلك التحد في استلزام الحى محالاه مطلقا والثاني هو
 مقدمه شي كلما يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان
 موجودا دائما والاستلزام وجوده رفع ذلك لعدم
 فنقول قولنا كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع
 عدم في الواقع حق وهو ينفي عن هذا العكس الى ما
 المقدمة الممهدة وحل من مع المناقاة بين الموجبتين

ومن ههنا يمكن انك الترام لصدق المستغاث كلها فكل
 الاستماع عدم واحد كان الوجوب وجود واحد
 بتلك التحد في استلزام الحى محالاه مطلقا والثاني هو
 مقدمه شي كلما يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان
 موجودا دائما والاستلزام وجوده رفع ذلك لعدم
 فنقول قولنا كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع
 عدم في الواقع حق وهو ينفي عن هذا العكس الى ما
 المقدمة الممهدة وحل من مع المناقاة بين الموجبتين

كان في قوله لا يمتنع ان يكون
 الاستدلال على ان لا يكون
 الاستدلال على ان لا يكون
 الاستدلال على ان لا يكون

الموصول في التصديق حجة وليس من مناسبتها
 او باستدلاله من جهة الحقيقة والجملة انما هو قول
 المؤلف من قضا بانهم عنها لا يتناولوا قول خروا وقولوا
 الذي لا يكون بل قد اجبت اما في الامور كما في القضايا
 المتواترة وهو مركب من قضيتين متعلقتين بالاولى
 موضع الاخرى نحو انما واثبت من وجع بلهم
 منه بواسطه كل من واثبت من وجع امثا واثبت
 فثبت بصدق تلك المقدمة كالقروم والتوقف بصدق
 تلك النتيجة

تلك النتيجة ومنها لا فلا كما انما صحت في انما صحت لا
 يحل الحكم انما صحت لانه للموضوع بالذات وانما صحت الملك
 المقترنة فراجع الى القيد من كما انما صحت في السببية الى
 امثا واثبت من وجع وتكرار الحكم بما دل على وجوبه ليس
 وانما لا يمتنع من انما صحت في الحكم ودل على وجوبه ليس
 ارتفاعه ارتفاع الحكم وليس كونه لا يوجب ارتفاعه

ارتفاع الحكم ليس كونه لا يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الحكم ليس كونه لا يوجب ارتفاعه
 ارتفاع الحكم ليس كونه لا يوجب ارتفاعه

ارتفاع الحكم ليس كونه لا يوجب ارتفاعه
 الثانية ان هذا الجواب هو جواب ولا ادري وجها فاقول بالافراج
 هذا لا يقتضي ان الحكم يستوي الحكم سوى ان مناهضة الجواب

بعد من الطبع انما صحت ما قبله ما اخذ القروم في نفس
 عنها ونعم وانما صحت العلم وهو الاستدلال بالمراد من الاستدلال
 بعد تعلق الاستدلال كما قال ابن سينا ذلك الاستدلال
 على سبيل العادة او التولد او الاعداد او اختلاف المذاهب
 وهو استدلالي كان الشيء او بعضه من كونه اقية بيقينه
 والافق الى فان تركب الاقتران من الحيليات الصرفة على
 والافق على موضوع المطلوب يسمى اصغروما هو فيه
 الصغرى ومجمل الكبرى ما هو فيه الكبرى المشتمل الاوسط
 والافق على جعلت جزوقا من مقدمة واقتران الصغرى

بغير

الكبرى فربما هو من حيث فثبت الاوسط الى طريق الخط
 شكلا في الاوسط اما مجمل الصغرى في موضوع الكبرى هو الاول
 لانه على نظم طبيعي وعموما فان في وهو اقرب من الاول
 حتى ادعى بعضهم انه بين او موضوعها فان ثبت او عكس الاول
 فالرابع وهو البعد جدا حتى سقط الشيء عن الاعتناء به
 ونحن نكسر الى الاصل على ما في الفقيه ولا يقاس من خبرين
 والاثنتين واليقين يتبع احسن مقدمتين كما وكفا بالافراج
 ويشترط في الاول انما صحت في الصغرى وكذا في الكبرى لانه لا يمتنع
 واحتمال الغروب في كل شكل ستة عشر واسقط ههنا

من القسم

شرط الالجاب ثمانية عشر والكلية اربعة في اربعة الموجبات
 مع الكليةين متبقي للالجاب اربعة بالضرورة وذلك من خواصه
 كما ايجاب الكلية ههنا شك مشهور من وجهين الاول
 ان النتيجة موقوفة على صحة الكبرى والعكس لان الاضغرة
 جملة الاوسط قد ارجو ملان التخصيل وتوقف على اجمال
 والكم يختلف باختلاف الاوصاف فلا اشكال الثاني ان قول
 ليس موجود وكلما ليس موجود ليس محسوس ينتج مع
 الصغرى ما لا يربط بين الترتيب السلبية اتجه وحده
 كما قيل انها موجبة سالبة الجمل بدل على ذلك جمل الترتيب

الترتيب في ذات الالجاب في الكبرى قول للكل ان تستدل
 من ههنا على عدم استدلاله على تلك الموجبة الوجود قد مر ان
 اختلاف المقدسيتين في الترتيب كلية الكبرى والالبرزم الا
 فينتج اليكيتان سالبة كلية والمختلفان كما سالبة جزئية بالكلية
 او بعكس الكبرى وضم مع الصغرى او الصغرى ثم عكس
 الترتيب ثم عكس النتيجة وفي الثاني لالجاب الصغرى
 مع كلية احدهما ينتج الموجبات مع الموجبة الكلية او
 الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ومع الثاني
 الكلية او الكلية مع الثاني جزئية سالبة جزئية بالكلية

ثم النتيجة
 الكليةين
 فنتج الموجبة الكلية
 مع الالربع
 والالثنان مع
 الموجبة الكلية

او عكس الصغرى او بعكس الكبرى ثم الترتيب في الشفاء ان
 هذا ان رجعا الى الاول فلها خاصية وهي ان الطبيعي في
 بعض المقدمات ان احدي الطرفين متعين للموضوعية او موضوعية
 حتى لو عكس كان غير صحيح فالتلطف الطبيعي بعالم يتنظم الاصل
 احدهما ليس فليس عرضا غيبية هذا في الرابع ايجابها مع كلية
 الصغرى او اختلافها مع كلية احدهما والالزم الاختلاف
 والموجبة الجزئية مع الكبرى سالبة الكلية والالكية مع الموجبة
 الجزئية موجبة جزئية لان لم يكن سلبا لجزئية الا في احد
 المختلف وبعكس الترتيب ثم النتيجة او عكس المقدسيتين او بعكس الترتيب
 الصغرى

الصغرى او بعكس الكبرى واما الموجبة في التخططات في الاول
 فعليه الصغرى على هذا الشرح وذهب هو الامام الى
 انما هي المكنته لانها مكنته مع الكبرى فامكن وقوعها معا فلا
 يلزم من فرض الوقوع في غير الترتيب واجب نارة ما ذكره
 من ثبوت المكان شئ مع آخر امكان ثبوتها معا الاثر من
 الجايز ان يكون وقوع الصغرى رافعا لصدق الكبرى وفيه
 مانعة واخر غير لازم النتيجة مع تقدير الوقوع لان الحكم
 الكبرى على ما هو او عطفا بالفعل في نفس الامر فقط وفي
 ان احد الامكان بالحق الاخر فهو لا لاطلاق كالملاطحة لا لاطلاق
 الاخر

ارفع الرفع لجواز استعماله انقضاء اللازم فاذا وقع لم يبق الرفع
 معه فلا يلزم انقضاء اللازم ولم اقول بل ان اللازم حقيقة انقضاء
 الانقضاء في جميع الاوقات فوقت الانقضاء كذا هو وقت
 عدم بقاء اللازم واخبر في الجمع هذا المنع يرجع الى منع اللازم
 وقد فرض في جوده ههنا في المنع فليكن المنع الرفع كذا
 الجمع والرفع الوضع كما نفع الملو والتعريفه تنجز الشايع الا
 والاشياء التي لا يقع الرفع لانها لا تنجز الجمع في الغالب
 وهو ما يقصد في ثبات المطلوب بالكلية فيصير جمعه
 الى اقتراني وتنشائي والاستقرار في تبيينها من
 علم الا

الرفع الرفع لجواز استعماله انقضاء اللازم فاذا وقع لم يبق الرفع
 معه فلا يلزم انقضاء اللازم ولم اقول بل ان اللازم حقيقة انقضاء
 الانقضاء في جميع الاوقات فوقت الانقضاء كذا هو وقت
 عدم بقاء اللازم واخبر في الجمع هذا المنع يرجع الى منع اللازم
 وقد فرض في جوده ههنا في المنع فليكن المنع الرفع كذا
 الجمع والرفع الوضع كما نفع الملو والتعريفه تنجز الشايع الا
 والاشياء التي لا يقع الرفع لانها لا تنجز الجمع في الغالب
 وهو ما يقصد في ثبات المطلوب بالكلية فيصير جمعه
 الى اقتراني وتنشائي والاستقرار في تبيينها من

حكمه ان كثر من الكل كما يقول كل حيوان يترك هذا الاصل
 عند المنع لان الاتقان والفرس والبقر لا يترك
 مما يتبعه كذا انما يقيد الظن لجواز النقص كاقبل في
 النقص ولا يجب ادعاء الضرر كانه من اليد السيد و
 اتباعه والا فان الجرم وان كان ادعى انما ينعى يجب دعاء
 الاكثر لان الظن تابع للاصل الا ان في ذلك بقى الحكم في
 غير النقص كالك وهو ما شك في انه اذا فرض في بيت
 ثلث انسان مسلمان وواحد كافر لكن لم يعلم باعيانهم
 فكل من تراه مضمون الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية

ولما ثبتت سلامة الشيء منهم على التبعين يتبين كغير
 التبعين على الفرق الظن بالمدوم يستلزم الظن باللام
 فيلزم ان يكون كل واحد مضمون الكفر وذلك مناف لما ثبت
 او لا وعلم ان المضمون اذا كان معين فلا بد من استقرار ظنه
 الظن باللائم ان يظن بان كل واحد مضمون التحقيق لان الظن
 بكل واحد واحد بغيره والثاني لا يستلزم الاول والتحقيق
 فيما نحن فيه هو ان في فلا يعمد في قوله قول برديزيان
 وجوده لان لازم الوجود لا يشترط الاول في تحقيقه ان
 فان كانت المتحقق من ان ثلث ما بين احاده انشأ بان

يتبين

لا يخلو واحد واحد المستلزم هو لا يخلو الاحكام فليكن اليقين هو اليقين بالثبات
 مطلقا فلا يقتضي لزوم
 اليقين لعدم الموجب لانتزاعه التناقضات بالاعتناء
 واما ما نحن فيه فمخلاف ذلك فمطلوب التحصيل استدلال
 بخبري على خبري لا مشتركة الفقهاء ليس موثقات او الاول
 احوال وان فرضوا والمشاركة عليهم جماعة ولا ثبات العلية
 طرق العدة الاوران ويعبر عنه بالطرد والكل في حوالا ذكر
 وجوده عدمه قالوا الدوران ان لا يكون المدعى على المدعى
 والى الزيد يسيى بالسيرة فيجب الاوصافه والطايع
 بعضها النقص الباقى هو بقاء الظن والتعريف في اصول الفقهاء

لا يخلو واحد واحد المستلزم هو لا يخلو الاحكام فليكن اليقين هو اليقين بالثبات
 مطلقا فلا يقتضي لزوم
 اليقين لعدم الموجب لانتزاعه التناقضات بالاعتناء
 واما ما نحن فيه فمخلاف ذلك فمطلوب التحصيل استدلال
 بخبري على خبري لا مشتركة الفقهاء ليس موثقات او الاول
 احوال وان فرضوا والمشاركة عليهم جماعة ولا ثبات العلية
 طرق العدة الاوران ويعبر عنه بالطرد والكل في حوالا ذكر
 وجوده عدمه قالوا الدوران ان لا يكون المدعى على المدعى
 والى الزيد يسيى بالسيرة فيجب الاوصافه والطايع
 بعضها النقص الباقى هو بقاء الظن والتعريف في اصول الفقهاء

الضمانات الاول الربان وهو القيد من التيقن المقدمات
 عقلية او عقلية كان العقل قد يقيد القطع نعم العقل الصافي
 ليس كذلك واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع
 الثابت واصولها الاوليات هي طرقت العقل فيها هي
 الطرفين بدورها ونظرا يتفاوتت جلاء وحفا وروية
 البصري ولم العلم بها والوحي والقطرات حتى يقتر الى
 لا يقيد على الذين في بعض قياسات ما معها ولكن
 لا يمكن ان يكون العقل في الحقيقة والحق والواقع واليات
 ومنها العجيبات في الحقائق التي لا يمكن الا يقيد الاحكام

فقد امكن في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات

جرت في التفكير لا تارة هم على الحسنة وهي منح المبادىء
 ونقدوا لا يخرج من هذه فضلا عن كراهها لا قبل فان المطالب
 العقلية قد يكون حذرة ولا بد من تكرار فعل حتى يحصل الجزم
 قد تخرج بعضهم كونه من التيقن كالحديث وهذا شك
 وهو ان الشيخ ذهب الى ان العلم اليقيني هو السبب لا العمل
 الا من جهة السبب وليس السبب ما يكون بنا من جهة
 العمل في بعض المقدمات المتواترات وهو جازم غير كمال
 العقل فما اشتمل على الكثرة في بعض المقدمات ليس شرط بل
 الضابط في بعض المقدمات نعم كمالها في الحسنة والوحيات

والجوابات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات

الطرف الوسيط وهذه السلسلة التي هي في بعض المقدمات
 وحصر المقادير في بعض المقدمات واليات جردت وله
 ووجهها في الاوسط ان كان على الحكم في الواقع فالبرهان
 التي ولا لا في سواد كان معلولا للحكم في الواقع وهي
 وليها الاول والاشد لال وجود المعلول التي هي
 له على القول كل حكم مولف لكل مولف مطلق
 وهو الحق فان المقصود في برهان العلم على الاوسط ثبوت
 الاكبر للاضغلا لثبوت في نفسه ومنها يكون بان فاما
 الجريئة جاز ان يكون معلومة بالضرورة او بالبرهان
 او بين نفسه قهرا

فقد امكن في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات

الارباب على التوفيق
 المقادير

فقد علم ان في الحدان هو المؤلف من مشهورات الحكم
 بها في بعض المقدمات او قد قلنا في بعض المقدمات
 صا دقة كانت او كانت في بعض المقدمات والى
 دخل في الاعتقادات وكل مشهورات مخصوصات
 بهم وربما ان نسبت بالاوليات وافقت عند التوفيق او
 من المقدمات بين التي هي من كسبهم الفقيه ان الامر
 والغرض الزام الحكم وحفظ الرأي ان لا الخطية وهو
 المؤلف من المقبولات المأخوذة من بحس النظر فيها
 الاوليات والحكماء ومن عند المأخوذة من الانبياء عليهم السلام

او حجة او اعتقاد العقلية
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات
 في بعض المقدمات في بعض المقدمات

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 في كل زمان ومكان
 وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يدرك ولا يفهم
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر
 وهو الذي لا يخطر على قلب بشر

منها فغلط او من المظنات التي يحكم بها بسبب الرجا كما لم يرد
 ويدخل فيها الجليات الدينية والمتواترات الغير الواجبة
 جرحهم والعرض تحصيل حكام نافذة او ضارة في المعاد
 او المعاد كما يفعله الخطا والوفاظ الرابع الشك وهو المكون
 من الجملات وهي قضايا يحل فيها تأثير النفس في قضايا
 برهانها بطريق التخييل من التصديق شيئا اذا كان
 على من لطيف وان كانت تلك بقوت والعرض النفعال
 النفس بالترتيب والترتيب هو كالتيه الى مسكن
 الشك هو هو المؤلف من الوهميات وكل موجود من
 الادراكات فبذلك

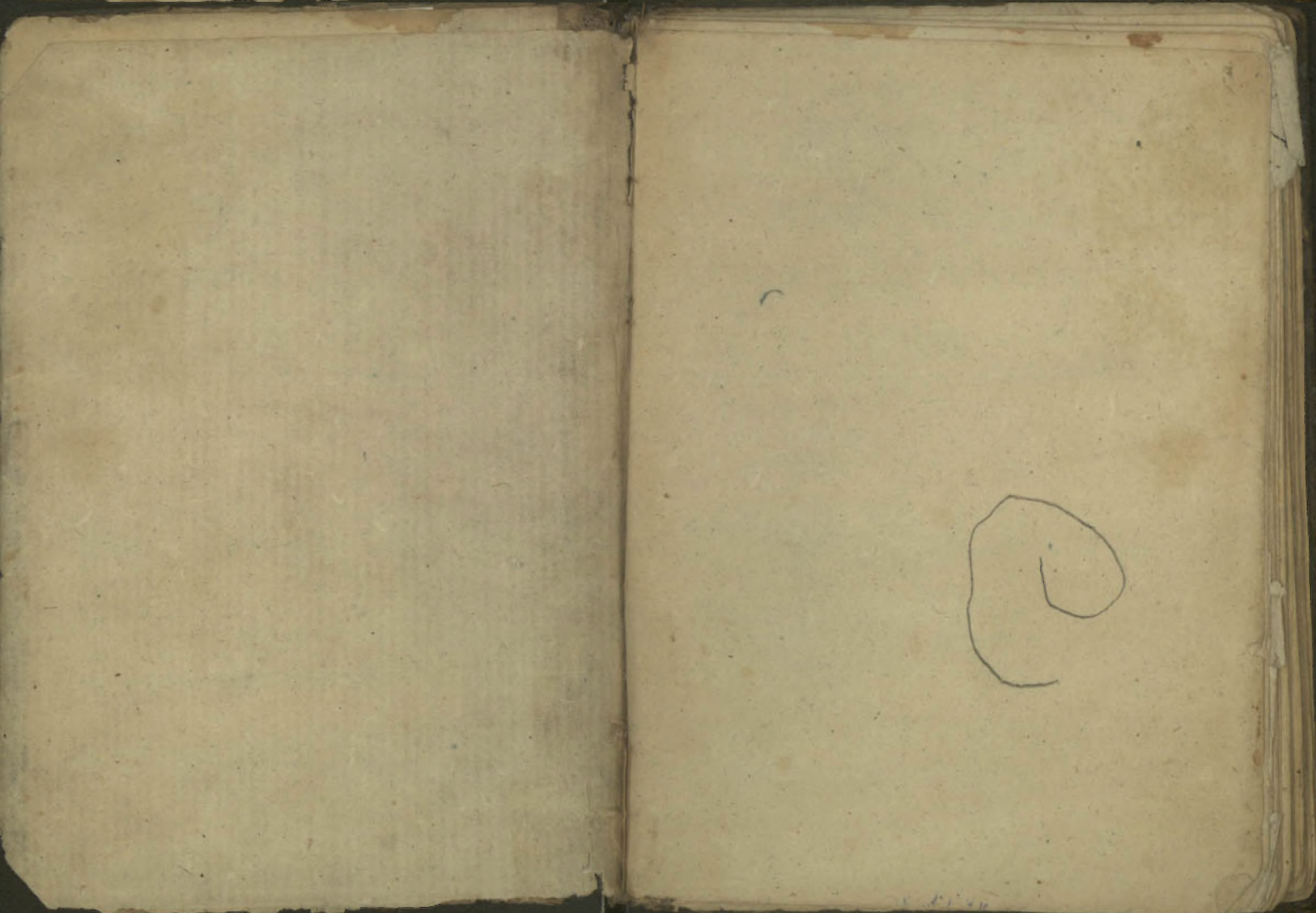
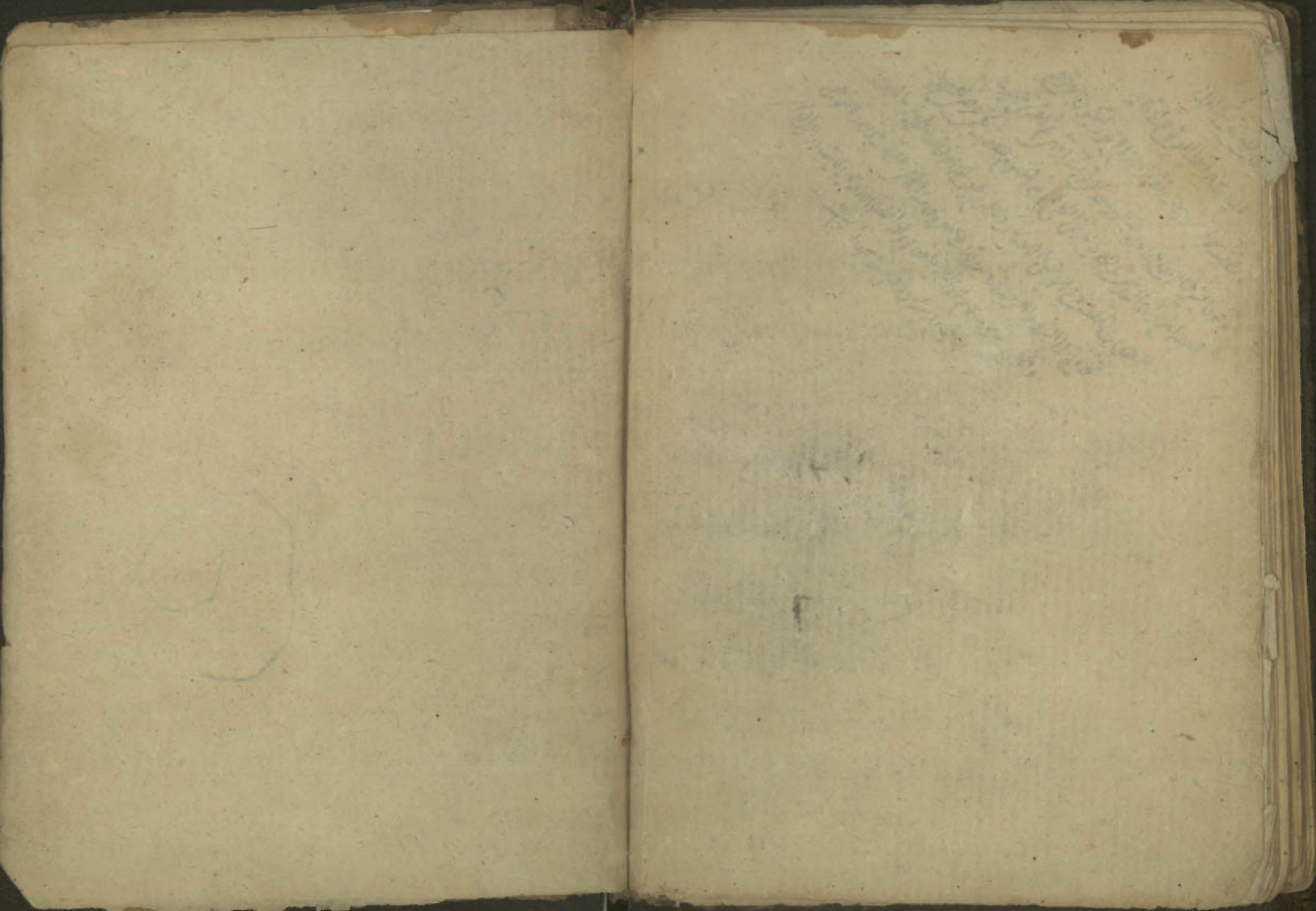
اليد والنفس من قوة الوهم فما لو تميزت كمال التميز غدا
 من الاوليات ولولا دفع العقل لفرق حكم الوهم بقى
 الالتباس دائما ومن المشتبهات بالصادقة صورة اخرى
 كما خذنا الى مكان الدنيا او العكس والعرض منه انها صورة ما روي
 تعليظ الحكم والمعالجات كما هي الفاسدة صورة اخرى
 او مادة والمعالطة ان قابل الحكيم فلو طأى وان
 قابل الجدل فتباغي هذا المؤلف من الراجح المرجوح
 قد برع في اجزاء العلوم الى المبدا من

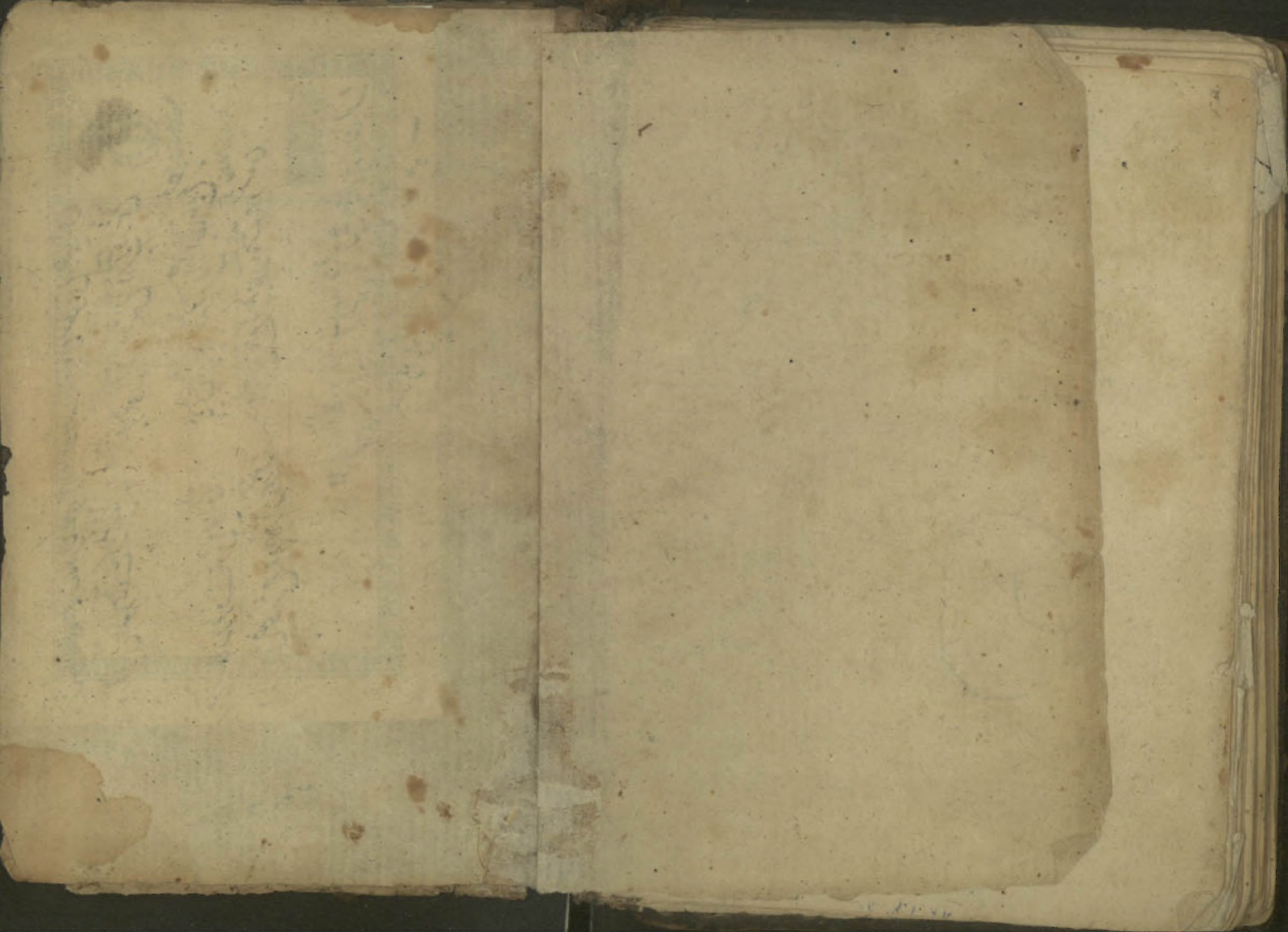
كما بعد الصورة الى المفسود من الجدار
 من فاتها حتى
 يتبع كثر عرض

الادراك الى ما بهما
 العلوم تشتت
 او من في

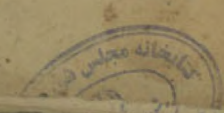
التي على
 مريم

على النفس الاول
 بقيت واحد الوهميات
 كما شرب سائل في رزق من ذلك الوهميات
 ما خذنا الى الواقع فما جاز في احد الوهميات
 فسدلح ولو القدر على الوهميات في الوهميات
 للعلميات المتشوشة بالادراكات والادراكات
 تحتاج الى الزيادة والزيادة في الوهميات
 وان كان





اینک به جهت رونق بخشیدن به کتب
 شرعی و ادبی و تاریخی و علمی و
 فقهی و حقوقی و پزشکی و
 ریاضی و نجومی و سایر کتب
 ارزشمند و نفیس و قدیمی و
 نایب و کمیاب و گرانمایه
 که در این شهر و دیار
 موجود است و در این
 کتابخانه جمع و ضبط
 و نگهداری می شود
 و به جهت رونق
 بخشیدن به کتب
 شرعی و ادبی و تاریخی و
 فقهی و حقوقی و پزشکی و
 ریاضی و نجومی و سایر کتب
 ارزشمند و نفیس و قدیمی و
 نایب و کمیاب و گرانمایه
 که در این شهر و دیار
 موجود است و در این
 کتابخانه جمع و ضبط
 و نگهداری می شود



مجموعه

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۷۱۵۲۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: کتاب حکیم العلوم

مؤلف: محمد البرکات

مترجم: _____

شماره قفسه: ۱۹۰۴۹

